

الذباب الإلكتروني يحتاج وسائل التواصل الاجتماعي الأمن العام يكافحه بقوة تعزيراً للسلم الأهلي

لوسائل التواصل الاجتماعي إيجابيات لا تحصى، كتسهيل التواصل، تفاعل الحضارات، إيصال الآراء وغيرها. لكن لها سيئات لا تعد، كاستخدامها لارتكاب جرائم متنوعة، شن حروب نفسية لاهداف سياسية او اقتصادية، التحريض وبث الكراهية، تضليل او توجيه الرأي العام وسواها. هذا الامر يتم من افراد، او بشكل منظم عبر ما يسمى الذباب الإلكتروني

مع انتشار مختلف وسائل التواصل الاجتماعي في العالم، بدأ استخدام العديد من العبارات التي تدل على جهات منظمة تقوم بشن حروب نفسية او سياسية وغيرها، كعبارات الجيوش الإلكترونية، الميليشيات الإلكترونية ومثيلاتها. غير ان تعبير الذباب الإلكتروني ظهر لأول مرة عام 2017 خلال الازمة القطرية - الخليجية، وكان القصد منه التذليل على قذارة محتوى المنشورات التي يطلقها الخصوم عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

ما المقصود واقعياً بالذباب الإلكتروني؟ ما ابرز الافعال ووسائل الحروب النفسية التي يعتمدها الذباب الإلكتروني في الحروب السياسية او الاقتصادية وسواها؟ ما رأي القانون اللبناني بتلك الافعال، واي اجراءات تتخذها المديرية العامة للامن العام لحماية المواطنين من الجرائم السيبرانية وتعزيز الامن الاجتماعي والسلم الاهلي؟

من هم؟

الذباب الإلكتروني عبارة عن حسابات افتراضية على وسائل التواصل الاجتماعي، كالفيسبوك والتويتير وسواها، يتم تشغيلها اما بواسطة برامج معلوماتية متخصصة، او من مجموعة تديرها. وقد تكون ايضا حسابات حقيقية لاشخاص طبيعيين موالين لجهة سياسية او امنية او اقتصادية معينة، محلية او اجنبية، ويتحركون باوامرها.

رأي القانون

تنص المادة 13 من الدستور اللبناني على ان "حرية ابداء الرأي قولاً وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون". مما يعني بوضوح ان حرية الرأي، قولاً وكتابة، مباحة قانوناً شرط ان لا تتضمن افعالاً يجرمها القانون، كالقذف، الذم، التحريض، اثاره النعرات المذهبية وسواها. وفي ما يلي سنتوقف عند رأي القانون اللبناني في ابرز تلك الافعال الجرمية التي يقول البعض، عن حسن او سوء نية، انها حرية رأي وتعبير وليست جرائم.

القذف

القذف هو كل لفظة ازدراء او سباب، وكل تعبير او رسم يشفان عن التحقير اذا لم ينطو على امر معين. مثلاً: فلان محتال. تختلف عقوبة جريمة القذف بحسب صفة الشخص الذي طاولته. اذ يعاقب على القذف في احد الناس بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اشهر، او بالغرامة من خمسين الف الى اربعمئة الف ليرة. ويقضي بالغرامة وحدها اذا لم يقع الذم علانية. اما اذا وجه القذف الى المحاكم او الهيئات المنظمة او الى موظف ممن يمارسون السلطة العامة او الى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من اجل وظيفته او صفته، فيحكم على الفاعل بالحبس ستة اشهر على الاكثر. اذا وقع القذف على اي موظف آخر من اجل



الذباب الإلكتروني يعتمد نشر الآراء بكثافة هائلة.

وظيفته او صفته، يحكم الفاعل بالغرامة من عشرين الف ليرة الى مئة الف او بالتوقيف التكميري (بين يوم وعشرة ايام). اذا وقع القذف على رئيس الدولة يحكم الفاعل بالحبس من شهر الى سنة.

الذم

الذم هو نسب امر ما الى شخص، ولو في معرض الشك او الاستفهام، ينال من شرفه وكرامته. مثلاً: فلان سرق مال تلك المؤسسة الخاصة او العامة. تختلف عقوبة جريمة الذم بحسب صفة الشخص الذي طاولته. يعاقب على الذم باحد الناس بالحبس حتى ثلاثة اشهر، وبالغرامة حتى المئتي الف ليرة، او باحدى هاتين العقوبتين. ويقضي بالغرامة وحدها اذا لم يقع الذم علانية. اما اذا وجه الذم الى المحاكم او الهيئات المنظمة او الجيش او الادارات العامة، او الى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من اجل وظيفته او صفته، فتكون العقوبة الحبس سنة على الاكثر. اما اذا وقع على رئيس الدولة فتكون العقوبة الحبس من شهرين الى سنتين. تجدر

سواء كانت الجريمة ناجزة او مشروعا فيها او ناقصة. اذا لم يفض التحريض الى ارتكاب جناية او جنحة الى نتيجة، خففت العقوبة".

اثارة النعرات المذهبية

تنص المادة 317 عقوبات على ان "كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها او ينتج عنها اثاره النعرات المذهبية او العنصرية او الحزب على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الامة، يعاقب عليه بالحبس من سنة الى ثلاث سنوات وبالغرامة من مئة الى ثمانمئة الف ليرة، وكذلك بالمنع من الحق في تولي الوظائف والخدمات في ادارة شؤون الطائفة المدنية او ادارة النقابة التي ينتمي اليها، ومن الحق في ان يكون ناخبا او منتخبا في جميع منظمات الطوائف والنقابات".

مس الامن الاجتماعي

اذا كانت جريمة قتل شخص او ثلاثة او خمسة مثلاً، من شأنها خلق حالة هستيريا لدى اهالي الضحايا وعددهم يكون محدوداً قياساً بعدد سكان الوطن، فان نشر اشخاص ما او الذباب الإلكتروني لكلمات مسيئة الى مذهب من هنا او طائفة من هناك يكون من شأنه، رغم اقتصر الفعل على مجرد كلمات، ان يتسبب بفتن او حروب في مختلف ارجاء الوطن. هذا المثل البسيط يعطي فكرة واضحة عن خطر الافعال الجرمية التي قد ترتكب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي قد يكون من شأنها هز الاستقرار الاجتماعي وتهديد السلم الاهلي.

واجبات ومسؤوليات

عندما نتحدث عن اشخاص او ذباب الكتروني يشنون حروباً نفسية تهدف بشكل اساسي الى تضليل الرأي العام، في مختلف المجالات السياسية او الاقتصادية وغيرها، يتضح لنا جلياً ان كل القوى المجتمعية، بدءاً من

الإشارة، الى انه اذا وجه القذف او الذم الى ميت جاز لاقرابائه حتى الدرجة الرابعة دون سواهم استعمال حق الملاحقة.

التحريض

يعد محرصاً من حمل او حاول ان يحمل شخصاً آخر بأي وسيلة كانت على ارتكاب جريمة. المقصود بالجريمة كل انواع الجرائم بما فيها القذف والذم والتحريض وسواها. في هذا الاطار تنص المادة 218 عقوبات: "يتعرض المحرض لعقوبة الجريمة التي اراد ان تقترب،

اللواء ابراهيم: نعتني بكل موضوع يعني المواطنين عناية الاب الصالح

اللواء ابراهيم: المواطن رب عملنا ونحن في خدمته

سوڤر ماركت رمال الأصلي

(أبو عامر)

- | | | | |
|----|---------------------------------|----|-----------------------------|
| 6 | بوليفار
كميل شمعون | 1 | تحويطة
الغدير |
| 7 | الصرfund
الطريق البحري | 2 | الجاموس |
| 8 | خلدة
الأوتوستراد | 3 | الرويس |
| 9 | الطيونة
بيروت مول | 4 | حارة حريك |
| 10 | صور
طريق النكنة
الحوش | 5 | النبطية - تول
مفرق حاروف |
| 11 | جبران مول
طريق المطار القديم | 12 | سان تيريز |

قريبًا كفردونين / بئر السلاسل 13

جودة نوعية توفير

10/10

سالتنا الأوفر بلبنان



بالتالي، من المستحسن مراجعة المتضرر للقضاء عند وقوع اي جرم يطاوله كي لا يتمادى الفاعلون في جرائمهم.

حماية وتوعية

اولت المديرية العامة للامن العام هذا الموضوع اهتماما استثنائيا سواء على الصعيد الامني، او على الصعيد التوعوي والتثقيفي في المجتمع. من ابرز ما قامت وتقوم به في تلك المجالات، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- تشدها في رصد وملاحقة اي مواقع الكترونية تقوم بارتكاب جرائم سيبرانية ضد المواطنين او تهدف الى اثاره النعرات بين اللبنانيين او مس الامن الاجتماعي وابلاغ القضاء المختص عنها ومن ثم تنفيذ القرارات التي يتخذها في هذا الخصوص.

- استحداث شعبة امنية جديدة ضمن اطار استراتيجيا الشرطة المجتمعية، التي اطلقتها المديرية العامة للامن العام منذ سنوات، وضعت اكثر من 20 وسيلة اتصال وتواصل في خدمة المواطنين وعممتها تكرارا عبر وسائل الاعلام للابلاغ عن اي خطر او جريمة، عادية او سيبرانية، قد تطاولهم او يعلمون بها.

- من البديهي القول ان المديرية العامة للامن العام تقوم بشكل شبه متواصل، بعيدا من الاعلام، بوساطات بين مختلف الجهات والقوى والاحزاب تهدف الى حل اي خلافات في ما بينها تعزيزا للاستقرار الاجتماعي والسلم الاهلي، وذلك ضمن حدود صلاحياتها القانونية في مجالات الامن الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي.

تأتي كل تلك الجهود الامنية والاجتماعية والتثقيفية تطبيقا لنهج وطني تعتمده المديرية العامة للامن العام ومفاده، كما يؤكد دائما مديرها العام اللواء عباس ابراهيم امام مختلف وسائل الاعلام، بأن المواطن هو رب عملنا وواجبنا ان نخدمه ونؤمن له الاستقرار. وان نعتني تاليا بكل موضوع اجتماعي، سياسي، اقتصادي، او وطني يؤثر في حياة المواطنين عناية الاب الصالح.

الاهل في المنزل مروراً بوسائل الاعلام والمدارس والجامعات وهيئات المجتمع المدني وسواها، معنيون كل ضمن اطاره بالسعي الى نشر الثقافة والتوعية التي تشكل العمود الفقري لعدم وقوع المواطن ضحية طرق الاستغلال والتضليل. كما تقع على عاتق الاحزاب السياسية خصوصا واجبات توجيه محازبيهم نحو احترام القانون، لا محاولة تبرير اي خرق يقومون به للقانون او السعي الى حماية اي منهم من الملاحقة القضائية. في موازاة التوعية والتثقيف من جهة واحترام كل الجهات للقانون من جهة اخرى، يأتي دور القضاء وسائر اشخاص الضابطة العدلية في ملاحقة مرتكبي الافعال الجرمية وتوقيفهم تمهيدا لمحاكمتهم محاكمة عادلة. استطرادا، نوضح هنا، على سبيل المثال لا الحصر، ان العديد من تلك الجرائم لا يمكن للقضاء التحرك لملاحقتها الا بعد ان يقوم المتضرر بتقديم شكوى رسمية بذلك، كحال جريمة القذف الموجه مثلا الى مواطن ما. خلافا لذلك، عندما يكون القذف قد وجه الى رئيس الدولة اللبنانية او رؤساء الدول الاجنبية حيث يوجب القانون في مثل تلك الحالات ان تتحرك النيابة العامة المختصة تلقائيا.

الاساءة الى مذهب معين قد تشكل فتنة



الحرب النفسية هي الوظيفة الاساسية للذباب الالكتروني.